# موقف المرجعية الدينية من الاجتياح العراقي للأراضي الكويتية

أ.د. حميد أحمد حمدان
م.م. عبد الرحيم عبيد سالم
جامعة البصرة / كلية الآداب
journalofstudies2019@gmail.com

**الملخص:**

بعد توقفِ الحرب العراقية الإيرانية بدأ الخلافُ بين الدولتينِ الجارتينِ العراق والكويت يتطورُ بشكلٍ ملحوظٍ نتيجةً لوجود أسبابٍ عديدةٍ أدَّتْ إلى تدخل الجيش العراقي، لقد اقترنَ التدخلُ العسكري بمبرراتٍ عراقيةٍ كثيرةٍ من جملتها اعتقاد النظام العراقي السابق بأنَّ لبغدادَ حقٌ تأريخي في الكويت فهي جزءٌ لا يتجزأ من العراق، ولابدَّ من إعادة رسم الحدود على نحوٍ يُمكّن العراقُ من ضم الكويت أو على الأقل ضم جزيرتي وربة وبوبيان، فكانَ موضوع الحدود من بينِ أهم الأسباب التي أدَّتْ إلى التدخلِ العسكري، مضافاً إلى الأسباب الاقتصادية ففي أعقاب الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) خرجَ العراقُ منهكَ القوى لا سيما في المجال الاقتصادي نتيجةَ الانفاقِ على السلاح، ولمَّا كانَ أملُ العراق معلقٌ على العائدات النفطية لبناء اقتصادهِ من جديد، ظهرَ له عكسَ ذلك بانخفاضِ أسعار النفط إلى أدنى مستوياتهِ وسببه عدم التزام بعض الدول العربية مثل الكويت والامارات بحصصِ الانتاجِ مما أثار حفيظة النظام العراقي واعتبر هذا السلوك نوعاً من الاستفزاز.

وعلى إثر تلكَ الأزمة جرتْ محاولاتٌ عديدةٌ لحلها أبرزها: انعقادُ مؤتمر القمة العربية الطارئ في بغداد للمدة من (٢٨-٣٠ آيار ١٩٩٠م)، ولكنَّ هذه المحاولات لم تنجحْ؛ بسبب إصرار الكويت على ترسيمِ الحدود قبل حل المشاكل الاقتصادية مع العراق، فقررَ النظامُ العراقي اجتياحَ الكويت، وهذا ما حصلَ في الثالث من آب ١٩٩٠م، وقد رفضته المرجعية الدينية في النجف الأشرف ممثلة بالسيد الخوئي وعدَّتهُ تدخلاً باطلاً، واعتبرتْ أرضَ الكويت مغصوبةً ولا يجوز الصلاة فيها، ثم حصلَتْ بعد ذلك حالاتُ النهبِ والسلبِ فحرَّمَ السيدُ الخوئي ومراجعُ الدين الآخرين التصرفَ بتلك الأموال، وأوجبوا على الجميع إعادتها إلى مالكيها، وعلى إثر هذا الاجتياح أصدرَ مجلس الأمن الدولي قراراتٍ عديدةً بحق العراق أبرزها: الانسحاب من الكويت دون قيد أو شرط وفي حالة الرفض أجازَ التدخل العسكري لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك شنتْ الأخيرةُ حربَها على العراق في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١م، ونتيجةً لتعرض العراق وشعبه إلى خطر وويلات الحرب أصدرَ السيدُ الخوئي بوصفهِ زعيماً للحوزة العلمية في النجف الأشرف في ٢٣ كانون الثاني ١٩٩١ بياناً استنكرَ فيه قيام القوى الأجنبية بالاعتداء على البقاع المقدسة والمناطق السكنية وقتل العُزل من أبناء الشعب، وكانَ موقف مراجع الدين الآخرين في النجف الأشرف مؤيداً لموقف المرجع الأعلى السيد الخوئي في استنكار

هذا الاعتداء على الرغم من إنَّهم كانوا يخضعونَ للمراقبةِ الأمنية، ويعيشونَ ضمنَ أجواء مبدأ التقية، حفظاً لأرواح كثيرٍ من المؤمنين، فضلاً عن حفظ كيان المرجعية الدينية من الزوال بسبب سياسة النظام العراقي التعسفية وبطش أجهزته الأمنية.

الكلمات المفتاحية: (المرجعية الدينية، الاجتياح العراقي، الأراضي الكويتية).

## The position of the religious authority on the Iraqi invasion of Kuwaiti lands

**Dr. Hamid Ahmed Hamdan**
**Abdul Rahim Obaid Salem**
**Basra University / College of Arts**

**Abstract:**

After the Iranian treatment، the treatment began in Iraq، which makes it an integral part of Iraq، and it must be redrawn in a way that enables Iraq to annex Kuwait، or at least annex the islands of Warba and Bubiyan، so the issue of borders was among the most important reasons that led to the military borders، in addition to Economic reasons in the Iran-Iraq war (1980-1988) Iraq left The forces are exhausted، especially in the economic field، as a result of spending on weapons، and since Iraq's hope was hanging on oil revenues to build its economy again، the opposite of that appeared to it with the decline in oil prices to its lowest levels، and the reason for this was the non-compliance of some Arab countries such as Kuwait and the UAE with production quotas، which angered the regime The Iraqi considered this behavior a form of provocation.

As a result of that crisis، many attempts were made to solve it، most notably the convening of the emergency Arab summit conference in Baghdad for the period from (28-30 May 1990 AD)، but these attempts did not succeed because of Kuwait's insistence on demarcating the borders before solving the economic problems with Iraq، so the Iraqi regime decided to invade Kuwait and this What happened on the third of August 1990 AD، and this was rejected by the religious authority in Najaf، represented by Sayyid al-Khoei، and considered it invalid interference، and the land of Kuwait was usurped and it is not permissible to pray in it. Al-Khoei and other religious references to dispose of that money and obligated everyone to return it to its owners، and as a result of this invasion، the UN Security Council issued several resolutions against Iraq، most notably the withdrawal from Kuwait without restriction or condition. In the event of refusal، it authorized the military intervention of the international coalition led by the United States of America، and as a result it launched The

last war was against Iraq on January 17، 1991 AD، and as a result of the exposure of Iraq and its people to the danger and ravages of war، Mr.

The second 1991 statement denounced the attack by foreign forces on the holy sites and residential areas and the killing of unarmed people، and the position of the other religious references in Najaf was supportive of the position of the supreme authority، Mr. Taqiyya is to preserve the lives of many believers، in addition to preserving the religious reference entity from disappearing due to the arbitrary policy of the Iraqi regime and the brutality of its security services.

Keywords: (religious authority, the Iraqi invasion, Kuwaiti lands).

**المقدمة**

ظهرتْ ملامحُ الحراك الساسي للمرجعية الدينية في النجف الأشرف بشكلٍ واضحٍ مع بداية الاحتلال البريطاني للعراق في عام ١٩١٤، فكانتْ عبرَ تأريخها الطويل ملهمة لكثير من الثورات ولعلَ من أبرزها ثورة العشرين في العراق في عام ١٩٢٠ ضد الاحتلال البريطاني وغيره من القوى الكبرى، وبذلك فقد تغيَّر دورُ كثير من مراجع الدين من مجرد فقيهٍ يعملُ على إصدار الفتاوى وتسوية الخلافات الشرعية إلى مرشدٍ في الحياة السياسية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس لم يكنْ دورُ المرجعية الدينية في العراق مجرد عمل فقهي وإنما كان دورها استراتيجياً وهاماً للغاية.

ولذلك فقد جاءتْ أهمية دراسة الموضوع لأسبابٍ عديدةٍ أبرزها: نظراً لأهمية الدور الذي يؤديه الدين في مستقبل العلاقات الدبلوماسية ولكي يتعرف القارئ على جهود المرجعية الدينية في حياة الأمة، ونتأسى بهمتها العالية، وعملها الدؤوب في إصلاح أمر المسلمين والحفاظ على حقوقهم في كل زمان ومكان، وليتعرفَ الآخرونَ على حجم الاصلاحات التي قدمتها خلال تاريخنا المعاصر، لتكون هذه المواقف مناراً يهتدي به المصلحون، ويقتفي أثرها رواد التغيير الرسالي، لما تمتلكهُ من تجارب وخبرات عملية وعلاقات محلية وإقليمية مما منحها مكانةً واحتراماً كبيرين لدى السلطات الرسمية وغير الرسمية.

وبما أنَّ المرجعية الدينية تأتي بوصفها جزءاً من منظومة الإسلام السياسي ولها دور في صياغة أُسسه، ولحضورها الفاعل في تلك المدة الهامة والحساسة وتبنيها العمل السياسي والحركي حتى أصبح لها تأريخ حافل بالأحداث والتطورات، لذا ينبغي لنا التعرف عليها قراءة وتحليلاً واستنتاجاً وصولاً إلى فهم أعمق وإدراك أوسع لتأسيس تجارب بنّاءة أكثر قدرةً على استيعاب الواقع وأكثر أهليةً لقيادة حركة التغيير، وعلى هذا الأساس وجد الباحثُ ضرورةَ دراسة موقف المرجعية الدينية في النجف الأشرف من اجتياح الكويت وهي تمثل مرحلة هامة من تاريخ هذه المؤسسة الدينية ومحاولة لفهم أسلوبها السياسي وبنائها الفكري ودورها الذي مارسته على جميع ألأُطر والمستويات والصعوبات التي واجهتها، كل هذا زاد من اهتمام الباحث في ضرورة دراسة الموضوع.

وبناء على ذلك فقد قُسمَ البحثُ إلى محورينِ درس الأول منهما المقدمات والأسباب الرئيسية التي أدت إلى اجتياح الكويت، وما هيَ الظروف الموضوعية التي دفعت النظام العراقي لأن يغامر ويتخذ مثل هذا القرار؟، وأما المحور الثاني فقد تناول موقف مراجع الدين في النجف الأشرف من اجتياح الكويت، وكيف تعاملوا مع هذا الحدث الهام.

**المحور الأول: الموقف من الاجتياح العراقي للأراضي الكويتية.**

بعد أنْ وضعتْ الحربُ العراقية الإيرانية أوزارها في ٨ آب ١٩٨٩خرجَ العراقُ عسكرياً بقوة تخشاها دول المنطقة، وبالمقابل كانَ الاقتصادُ العراقي متدهوراً بسبب ديون الحرب المتراكمة[١]؛ لذلك أدركَ النظامُ العراقي إنَّهُ لم يقضِ على التحديات التي تهدد بقاءه[٢] وعليه أنْ يعالجَ نتائجَ الحرب لا سيما الاقتصادية منها[٣]؛ لأنَّها استنزفتْ الاحتياط النقدي للبلاد، فضلاً عن النقص في إنتاج النفط وتصديره[٤]، ومما زادَ الطينُ بلةً قررتْ الكويتُ في ٩ آب ١٩٨٨م زيادة إنتاجها النفطي[٥] وسحب النفط من حقلِ الرميلة[٦] الواقع في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين العراق والكويت[٧]، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمي[٨].

وظهرتْ في عام ١٩٨٩م مشكلةُ الحدود العراقية الكويتية وعلى إثرها وصلَ إلى بغداد في ١٣ أيلول ١٩٨٩ الشيخ سعد العبد الله الصباح[٩]، فأعرب الرئيس العراقي صدام حسين عن رغبتهِ في حل المشكلة وطالبَ بحق العراق في جزيرتي وربة وبوبيان إلَّا إنَّ ولي العهد رفضَ الطلبَ فانتهتْ المفاوضاتُ دونَ توصلٍ إلى اتفاق، وحمَّلَ كلُ طرفٍ المسؤوليةَ للجانب الآخر[١٠].

ولحضور الذكرى السنوية الأولى لافتتاح مجلس التعاون العربي توجه الرئيسُ صدام حسين في ٢٣ شباط ١٩٩٠م إلى العاصمة الأردنية عمان وألقى خطاباً بيَّنَ فيه خطرَ الحرب الباردة، وتراجع نفوذ الاتحاد السوفيتي، وذكرَ إنَّ من مصلحة العالم العربي جعل العراق يُهيمنُ على منطقة الخليج، ونبذ الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة، ونتيجةً لذلك غضبَ الرئيسُ المصري حسني مبارك[١١] وعدَّ الأمرَ موجهاً ضدَ بلادهِ؛ لأنَّ القاهرة كانت تتلقى مساعداتٍ سنويةً من الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ (٢-٣) مليار دولار[١٢]، وفي هذه الجلسة أيضاً أثارَ الرئيسُ العراقي صدام حسين مسألةَ الديون الخليجية على العراق، وطالبَ الحضور بحتميةِ إقناع الدول المعنية لا سيما المملكة العربية السعودية والكويت لإلغاء ديونها المترتبة على العراق والبالغة ٣٠ مليار دولار مضافاً إلى دعم العراق اقتصادياً بمبلغ ٣٠ مليار دولار لبناء ما دمرته الحرب، وإلَّا فإنَّ العراقَ سينتقم[١٣]، ولتهدئةِ الأجواء اقترحَ ملك الأردن الحسين بن طلال[١٤] على الرئيس العراقي صدام حسين أنْ يقوم بجولة في دول الخليج العربي لكنه رفض، فبادر الملك الحسين بن طلال للقيام بتلك الجولة في ٢٦ شباط ١٩٩٠م، وفي ختام جولته سافر إلى بغداد في ٣ آذار ١٩٩٠م وأخبر صدام حسين برفض الجميع تقديم أي تنازلات له[١٥].

وعلى إثر تلك الأزمة انعقدَ في بغداد مؤتمر القمة العربية الطارئ للمدة من (٢٨-٣٠ آيار ١٩٩٠م)، وألقى فيه الرئيس العراقي كلمتهُ التي اتهمَ فيها حكومات دول الخليج بتخفيض أسعار النفط

لإلحاق الضرر بالاقتصاد العراقي، وأشارَ إلى ملوكِ ورؤساءِ الدول العربية قائلاً: "**كلما انخفضَ سعرُ البرميل دولاراً خسرَ العراقُ بليون دولار في السنة، فأنتم في الواقع تشنونَ حرباً اقتصاديةً على بلادي**"(١٦).

ولتسوية الأمر حاولَتْ الحكومةُ العراقية إيجادَ حلولٍ دبلوماسيةٍ لخلافاتها مع الكويت، فأرسلتْ في ٢٣ نيسان ١٩٩٠ سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء العراقي في جولةٍ خليجيةٍ، وكانتْ الرياضُ أولى محطاتهِ إذ طلبَ من حكومتِها أنْ تحاول إقناع دول الخليج في عقد اجتماعٍ طارئ للدول المصدرة للنفط إلَّا إنهم رفضوا الطلب، ثم سافرَ إلى أبو ظبي وكان ردهم مشابهاً للرد السعودي، وبعدها توجه إلى الكويت وعرضَ على حكومتِها دفع مساعدات مالية للعراق وقد وافقتْ الكويتُ على دفع ٥٠٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات بشرط الموافقة على ترسيم الحدود العراقية الكويتية إلَّا إنَّه رفض ذلك(١٧)، وذهبتْ الكويتُ إلى أبعد من ذلك عندما باعتْ سندات ديونها على العراق إلى إحدى البنوك الأمريكية مما عقَّدَ العلاقاتِ وجعلَ الأوضاعَ أكثرَ توتراً(١٨).

وبعد أنْ وصلتْ حالةُ التوترِ إلى أقصاها جاءَ التدخلُ المصري ليصدرَ بياناً في ٢٠ تموز من العام نفسه دعا فيه الجميعَ إلى ضبطِ النفس والتأكيد على التضامن العربي، وعلى إثر ذلك اتصلَ الرئيسُ صدام حسين بالرئيسِ المصري حسني مبارك في ٢١ تموز حول البيان قائلاً له: "**إنَّ العراقَ لنْ يرضى بتهدئة الخواطر حلاً للمواقف وإنَّهُ عازمٌ على أخذ حقوقه كاملةً بأي وسائل تُتيحُ له ذلك**"(١٩)

ولتخفيفِ الأعباء الاقتصادية عن كاهلِهِ اتجه العراقُ إلى منظمة الأوبك وطالبها برفع سعر النفط للبرميل الواحد من ١٨ دولار إلى ٢٥ دولار عن طريق خفض الانتاج، إلَّا إنَّ الكويت استمرتْ بزيادة انتاجها، وأصبحَ سلوكها يمثلُ استفزازاً للنظام العراقي(٢٠)، وقد أشارَ إلى هذا المعنى سلطان هاشم أحمد رئيس أركان الجيش العراقي الأسبق عندما سُئلَ عن الأسباب غير المعلنة التي أدَّتْ إلى توتر العلاقات ودعتْ العراق إلى اجتياح الكويت فأجابَ قائلاً: "**الأسباب كما أعلم وكما يراقب الآخرونَ، موضوع النفط وموضوع التجاوزات الحدودية، والتطاول على القيادة العراقية، ولكنْ أؤكدُ أنَّ الأساس هو موضوع أسعار النفط**"(٢١).

وسعياً منه للتأكد من الموقف الأمريكي استدعى الرئيس صدام حسين السفيرة الأمريكية في بغداد أبريل غلاسبي (April Glaspie) في ٢٥ تموز من العام نفسه وبيَّنَ لها الصعوبات الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد متهماً الكويت والامارات بشنهما حرباً اقتصادية على العراق، وردت غلاسبي: " **إنَّ الإدارة الأمريكية لا ترغب في إلحاق الضرر الاقتصادي بالعراق وإنَّها لا تريد إقامة علاقات أفضل وأكثر عمقاً مع العراق فحسب بل ترغبُ في أنْ يُساهم العراق في سلام الشرق الأوسط، ونحن لا رأيَ لنا في النزاعات بين العرب كخلافكم الحدودي مع الكويت**"(٢٢)، الأمرُ الذي عدَّهُ الرئيس العراقي ضوءاً أخضراً لاجتياح الكويت(٢٣) وستكون الولايات المتحدة الأمريكية بعيدةً عن التدخل، مما أوقعَ العراق في مأزقٍ كبيرٍ فيما بعد(٢٤).

ولتلافي تداعيات الأزمة العراقية الكويتية تمكنتا مصر، والمملكة العربية السعودية من الاتفاق مع الطرفين لعقد اجتماعٍ في مدينة جدة في ٣١ تموز من العام نفسه من أجل تطويق الخلاف، وإيجاد الحلول المرضية للطرفين، وكان الوفد العراقي برئاسة عزت الدوري، وعضوية سعدون حمادي، وعلي حسن المجيد، وأما الوفد الكويتي فقد ضمَّ الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد رئيساً وعضوية الشيخ ناصر الصباح وزير الخارجية وضاري العثمان وزير العدل، وقدَّمَ الوفدُ العراقي مطالبه وتمثلت بالآتي[٢٥]:

١ – إسقاط الديون الكويتية المستحقة على العراق.

٢ – تقديم مساعدات جديدة للعراق.

٣ – التخلي عن حقل الرميلة النفطي وإرجاع الحقوق العراقية المترتبة على استغلاله والبالغة عشرة مليارات دولار.

ولكن خُتم الاجتماع دون نتائج حاسمة بسبب إصرار الكويت على مناقشة مسألة الحدود قبل الموافقة على شروط الجانب العراقي، وبعد عودتهِ إلى بغداد قدمَ عزتُ الدوري تقريراً مفصلاً إلى الرئيس صدام حسين حولَ مباحثاتهِ مع الجانب الكويتي وعندها قررَ الأخيرُ بضرورة اجتياح الكويت[٢٦]، وبعد تطورٍ سريعٍ وغير منظورٍ للأحداث أطلقَ الرئيسُ العراقي تصريحاتٍ أزعجتْ الدول الكبرى[٢٧]، وعندها تفاجأ العالم في صبيحة يوم ٢ آب ١٩٩٠م عندما أذاعَ التلفزيونُ العراقي بيان اندلاع الثورة في الكويت وإنَّهم طلبوا المعونة من الجيش العراقي فلبى العراقيون نداءهم[٢٨]، وبذلك قامَ الجيش العراقي باحتلال الكويت[٢٩] من دونِ علم مجلس الوزراء والقيادات العسكرية العليا[٣٠]، وهربتْ العائلةُ المالكةُ وكثيرٌ من الشعب الكويتي إلى المملكة العربية السعودية[٣١].

وعلى إثر اجتياح الكويت وإصرار النظام العراقي على عدم الانسحاب منهُ أصدرَ مجلسُ الأمن الدولي قراراتٍ عديدةً بحق العراق بلغت (١٢) قراراً فرض فيها عليه عقوبات اقتصادية جعلته تحت طائلة البند السابع، وقد بدأت هذه القرارات بالقرار ٦٦٠ في ٢ آب ١٩٩٠ والقاضي بانسحاب القوات العراقية من الكويت دونَ قيدٍ أو شرطٍ، وآخرها كان القرار ٦٧٨ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ والذي تقرر بموجبهِ استعمال الخيار العسكري ما لم ينفذْ النظامُ العراقي قرارات مجلس الأمن القاضية بانسحابه من الكويت[٣٢]، وبسبب رفض النظام العراقي قرارات مجلس الأمن تدخلتْ الولاياتُ المتحدة الأمريكية في الشأن العربي وشكلتْ تحالفاً دولياً تكون من ثلاثين بلداً، وبدأتْ آلافُ الجنود تتوافد مع الدبابات والطائرات إلى أرض الخليج[٣٣]، وشنتْ هجومها الواسع على العراق في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١م بمعية دول التحالف وأطلقت عليه اسم (عاصفة الصحراء) دمرتْ فيه البنى التحتية وجميعَ المراكز والمنشآتِ الحيوية والاقتصادية والمدنية والعسكرية[٣٤]، بالصواريخ والقنابل استمر لمدة (٣٨) يوماً تم فيه تدمير الجزء الأكبر من آليات الجيش العراقي، وبعد ذلك انطلقت قوات التحالف البرية في يوم ٢٤ شباط ١٩٩١لتُنهي المعركةَ بشكلٍ سريعٍ وبأقلِ الخسائر، واضطرتْ القواتُ العراقية للانسحاب باتجاه العراق، وبعد يومين أصدر الرئيس صدام حسين أمراً بالانسحاب من الكويت[٣٥].

وفي ضوء ما ذُكر يمكن القول: كان الأجدرُ بالحكومة العراقية أنْ تتخذَ قرارَ الانسحاب قبل أنْ تعلنَ قوات التحالف الدولي حربها على العراق، وبذلك يمكنها انقاذ الجيش العراقي من الكارثة التي حلَّتْ به، ولتفادتْ تدمير البنى التحتية للبلاد، مضافاً إلى التخلص من الحصار الاقتصادي وقضية دفع التعويضات المترتبة على العراق عوضاً لخسائر الحرب، ولكن الإصرار على عدم الالتزام بالقرارات الدولية نتيجة الطمع غير المشروع دلَّ على ضيق أفق القيادة العراقية وعلى تقديراتها الخاطئة تجاه ردود الأفعال العربية والدولية، الأمر الذي أثبت للجميع إنَّ قرارَ اجتياح الكويت كانَ قراراً غير صائبٍ إلى حد بعيد.

**المحور الثاني: موقف المرجعية الدينية من اجتياح الكويت.**

وحيال أعمال السلب والنهب التي حصلت بعد الاجتياح مباشرة لأملاك الناس في البيوت والمحلات التجارية، ودوائر الدولة الكويتية عارضَ السيدُ الخوئي ذلك، وأكَّدَ في يوم ٣ آب ١٩٩٠ على حرمة التصرف في ممتلكات الشعب الكويتي وعلى الفرد الذي يعثر عليها الاتصال بأصحابها وإعادتها إليهم، وعدَّ الصلاةَ باطلةً في الممتلكات الخاصة[٣٦]، ومن خلال حديثهِ لطلبتهِ ومقربيهِ كان يرى هذا الاجتياح باطلاً ؛ لأنَّه وقع على بلادٍ إسلاميةٍ، وَحَكَمَ على الأراضي الكويتية بأنَّها مغصوبةٌ ولا يجوز التصرف فيها، وأشار إلى عدم جواز استخدام سيارات نقل الركاب التي جلبها النظام العراقِي واستخدمها في المدن العراقية[٣٧].

ومن الجدير بالذكر كانَ للسيد الخوئي علاقات طيبة مع بعضٍ من مواطني الشعب الكويتي، وكذلك مع بعض المسؤولينَ الكويتيينَ وقد أوعزَ لوكلائهِ بتوجيه المقلدين سراً بعدم الالتحاق بالجيشِ العراقي، ويجبُ إعادة الأموال المنهوبة، وإرجاع أموال التجار[٣٨]، ولم يقتصرْ دور السيد الخوئي على ذلك بل أسهمَ في إعادة ستمائة أسيرٍ كويتي إلى بلادهم، عندما أوعز إلى وكيله في محافظة ذي قار السيد محمد حسين آل راضي إثر هجوم الجماهير على إحدى سجون المدينة أبانَ الانتفاضة الشعبانية، وتم تسليمهم إلى بيت آل سيد راضي الذي بدورهِ اتصلَ هاتفياً بالسيد الخوئي مستفهماً عن حالهم، فأجابهُ الأخيرُ بضرورة تكريم الأسير وتوفير المأكل والمشرب له، وكذلك المستلزمات الطبية وما يحتاجه من أشياء أخرى، والسعي في إعادتهم إلى وطنهم الكويت[٣٩]

وهنا نلاحظُ موقفَ المرجعية الدينية لم يكنْ موقفاً سياسياً فحسب، وإنّما كان عقائدياً ودينياً، من أجل إفهام المجتمع بحرمة سلب ممتلكات الآخرين والتصرف فيها؛ لأنَّ ذلك يتنافى مع ثوابت الشريعة الإسلامية، وكانتْ حالةُ التقية التي تعيشها المرجعية الدينية في تلك المرحلة منعتها من إصدار البيانات والفتاوى التحريرية والعلنية التي تدين اجتياح القوات العراقية للكويت خوفاً من بطشِ النظام وسياسته الانتقامية، فاكتفتْ بالمعارضةِ الشفوية السرية وللمقربينَ منها حصراً، وأظهرتْ للنظام العراقي الحاكم بأنَّها تلتزمُ سياسة النأي بالنفس وعدم التدخل في القضايا السياسية.

ونتيجةً لتعرضِ العراق وشعبه إلى خطر وويلات الحرب أصدرَ السيدُ الخوئي بوصفهِ زعيماً للحوزة العلمية في النجف الأشرف في ٢٣ كانون الثاني ١٩٩١ بياناً استنكرَ فيه قيام القوى الأجنبية بالاعتداء

على البقاع المقدسة والمناطق السكنية وقتلِ العزل من أبناء الشعب[٤٠] ومما جاء فيه: **"بسم الله الرحمن الرحيم {وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللهِ مِنْ أَوْلِيَاء ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ } لا يخفى على المسلمينَ كافةً ما تمرُ به الأمةُ الإسلامية في الظروف العصيبة وما يحيطُ بها من الخطر الذي يهددُ كيانَ الإسلام ومواطن المسلمين... في الوقت الذي ينبغي لهم أنْ يكونوا يداً واحدةً في الحفاظ على مبادئ الإسلام وإعلاء كلمتهِ ولم الشمل، وبسببِ تفرقِ كلمتهم واجهوا ظروفاً قاسيةً وفجائعَ مؤلمةً ومحنَ تحزُ في نفس كلِّ غيورٍ، مما أدَّى إلى اعتداء الكفار عليهم، وإراقة الدماء البريئة، وانتهاك الحرمات، والاعتداء على المقدسات، ومَّما يزيدُ في النفس ألماً أنْ يكونَ ذلك بفعل الأجنبي الكافر الذي ما انفكَ يوماً عن العملِ جاهداً للوقيعةِ بينَ المسلمينَ وتحطيم مبادئهم وطمس معالم حضارتهم؛ لذلك نهيبُ بأبنائنا المسلمينَ جميعاً أنْ يرجعوا إلى رشدهم، ويعوا ظرفهم الذي يمرون به، فيجمعوا شملَهم ويوحدوا كلمتَهم ويصونوا دمائَهم ويحلوا مشاكلَهم فيما بينهم غيرَ مستعينينَ في ذلك بالكفار"**[٤١].

ومن جانبهِ كانَ للسيد عبد الأعلى السبزواري[٤٢] موقفاً معارضاً أيضاً، ففي اليوم التالي لاجتياح الكويت أخذَ يخبرُ بعضَ أتباعهِ ومقربيهِ سراً؛ وذلك لحالة التقية التي كانت تعيشها المرجعية الدينية في النجف الأشرف[٤٣] بحرمةِ الدخول إلى الأراضي المغصوبة، وحرمة التصرف بممتلكات وأموال الشعب الكويتي، مضافاً إلى عدم صحة الصلاة في الأراضي الكويتية[٤٤]، كانَ مراجعُ الدين في تلك المدة يخضعونَ للمراقبةِ الأمنيةِ المشددة، ويعملونَ وفقَ مبدأ التقية فلا يستطيعون معارضة سياسة النظام الحاكم بصورةٍ علنيةٍ سواء أكان ذلك بفعلٍ أو بتصريحٍ أو إصدارِ بيانٍ أو فتوى تعارضُ سياسةً معينةً قامَ بها النظامُ حذراً من بطشه وفتكه بالمرجعية الدينية وأتباعها الأمر الذي سيعرضها إلى خسائرَ كثيرةٍ قد تصلُ إلى إلغاء وجودها في النجف الأشرف بترحيل العلماء كافة إلى بلدانٍ آخرى[٤٥]

وبدورهِ حرَّمَ السيدُ محمد الصدر استخدامَ أي شيء مغصوب من أرضِ الكويت، وأشارَ إلى إنَّ من استولى أو اشترى أو أُهدي إليه شيءٌ من ممتلكات الكويتيين الخاصة فلا يجوز له التصرف به بأي شكل من الأشكال وعليه الاتصال بصاحبهِ لإرجاعهِ إليه أو التصالح معه[٤٦].

ونتيجةً لتصاعد الأحداث اجتمعتْ قوى الحركة الإسلامية الشيعية في الخارج والتي كانَ لها اتصالاتٌ سريةٌ مع المرجعية الدينية في النجف الأشرف وهي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية، ومنظمة العمل الإسلامي في طهران خلال شهر شباط ١٩٩١م وألَّفتْ مجلساً قيادياً سُميَ بـ **(البيت الإسلامي)**؛ لتنسيق العمل المشترك بينها ومواجهة التحديات الميدانية، ثم أصدرَ الأخيرُ بياناً مشتركاً دعا فيه إلى العملِ الجاد لإسقاط النظام وتصفية مخلفاته والتعاون مع الفصائل العراقية الأخرى[٤٧]، ولم تمضِ سوى أيامٌ على المعركة البرية حتى أعلنَ النظام العراقي استسلامه بالكامل[٤٨] دون قيدٍ

أو شرطٍ تاركاً كل تحدياته السابقة[٤٩].

يتضح مما تقدم دور المرجعية الدينية في تفاعلها مع الأحداث السياسية لا سيما تلك التي تصيب مصالح الشعب العراقي فهي لا تتوانى في بذل الغالي والنفيس لأجل الحفاظ على مصالح الشعوب الإسلامية لا سيما مت تعرض له الشعب الكويتي عندما طالته السياسة الهوجاء لنظام العراقي، فعملت جاهدة على حفظ أموالهم وممتلكاتهم، فأصدرت البيانات التي تمنع نهبها أو التلاعب بها وأوجبت إرجاعها إلى مالكيها.

**الخاتمة**

كان العمل السياسي المرجعي في العراق يتعامل مع الأحداث السياسية بحذرٍ تامٍ وبحكمةٍ عالية المستوى؛ حذراً من بطش النظام وظلمه، لذلك لم يكنْ بمقدور المرجعية الدينية التحرك بحريةٍ مطلقةٍ بل قيدتها سياسة النظام ومنعتها من مزاولة عملها السياسي،

ومن الجدير بالذكر لم تكنْ سياسة النظام العراقي مقتصرة في ظلمها على الشعب العراقي وإنما طالت الشعوب المجاورة ومنها الشعب الكويتي عندما تعرض لعدوانٍ أفقده كثير من ممتلكاته، وبناء على ذلك يمكن في نهاية مطاف البحث من الوصول إلى عدد من الاستنتاجات الهامة أبرزها الآتي:

١ – كان طموح النظام العراقي الحصول على الموارد الاقتصادية من دول الخليج ولا سيما الكويت بأي شكل من الأشكال، معتبراً نفسه حامي البوابة الشرقية للوطن العربي، مستغلاً ظهور قوته العسكرية أبان حربه مع الجمهورية الإسلامية في إيران ليملي اراداته على الجميع وفق ما يراه مناسباً.

٢ – لم تتعامل الكويت بحكمة وروية في المفاوضات المتبادلة مع الجانب العراقي والتزمت مبدأ العناد في رفض مطالب العراق لاعتقادها بوقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها.

٣ – كان دور الوساطة والحفاظ على الوحدة العربية الذي قامت به الحكومات العربية لا سيما مصر والسعودية والأردن دوراً مميزاً ويحسب لها، فقد عملت ما بوسعها لتهدئة الأوضاع والخروج من الأزمة بالطرق الدبلوماسية لكن دون جدوى.

٤ – لم يكن قرار اجتياح الكويت قراراً صائباً فهي بلاد إسلامية ولابد من الحفاظ على الثوابت الإسلامية والعربية، وكان الأجدر بالنظام العراقي أن يحل المشاكل العالقة مع الكويت بالطرق الدبلوماسية إلا إن حالة الغرور والشعور بالقوة العسكرية الكبرى جعلته يتعجل باتخاذ هذا القرار، فكان من نتائجه انهيار المنظومة العسكرية العراقية بالأرواح والمعدات، وتجويع الشعب العراقي لخضوعه تحت طائلة الحصار الاقتصادي فحرم بذلك من أبسط مقومات الحياة.

٥ – حاولت الولايات المتحدة الأمريكية جر العراق لاجتياح الكويت ليتسنى لها تعزيز وجودها في المنطقة وبالتالي السيطرة على منابع النفط، لا سيما مع تراجع نفوذ الاتحاد السوفيتي.

٦ – كانت المرجعية الدينية في النجف الأشرف تعمل وفق مبدأ التقية فهي لا تتدخل في الشؤون السياسية إلا في الحالات الحرجة جداً والتي تتعرض فيها بيضة الإسلام للخطر، لذلك كان رفضها للعدوان العراقي على الكويت بشكل سري وشفوي لمقربيها حذراً من بطش النظام وحفظاً لكيان الحوزة العلمية وطلبتها من الضياع.

**الهوامش :**

(١) رغد صالح الهدلة، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمات والحروب في منطقة الخليج العربي ١٩٨٠–١٩٩١ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، أجيزت في معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٧، ص١١١–١١٢.

(٢) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة زينب جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٢٥.

(٣) عَدَّ رئيس النظام العراقي نجاحه في إضعاف في إيران عملاً جميلاً قدمه لدول الخليج العربي ووفر الحماية للعراق والمنطقة العربية، لذلك فإن هذا الأمر كلف العراق أموالاً طائلة بلغت ٤٥٠ مليار دولار ويجب أنْ يقابل بالعرفان والامتنان من الدول العربية، وكان يتوقع مساعدة العرب له بعد الحرب، بأن يلغوا ديونهم، لكنهم رفضوا؛ لذلك أُصيب الرئيس العراقي بخيبة أمل. ينظر: غسان تشربل، العراق من حرب إلى حرب (صدام مر من هنا)، رياض الريس للنشر، بيروت، (د . ت)، ص٢٠٢.

(٤) حيدر صبحي عفات الجوراني، العلاقات العراقية الكويتية ١٩٩٠–٢٠١١م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أجيزت في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢م، ص٣٠.

(٥) بيار سالنجر واريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج, ط٢، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، ١٩٩١م، ص١١٠.

(٦) محمد فهيم درويش، غزو الكويت بين شريعة الغاب والقانون الدولي، مؤسسة الزهراء، الكويت، ١٩٩١م، ص٧٤.

(٧) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول النزاعات الحدودية بين البلدين راجع: أسماء عزري، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي– النزاع العراقي الكويتي ١٩٧٩–١٩٩١ انموذجاً، رسالة ماجستير، أجيزت في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر، ٢٠١٨.

(٨) بيار سالنجر وأريك لوران، المصدر السابق، ص٨٠.

(٩) سعد العبد الله الصباح: ولد في الكويت في ١٣ آيار ١٩٣٠م، تلقى تعليمه في المدارس المباركية، وفي عام ١٩٤٩ عمل في دائرة الشرطة وتم إيفاده إلى بريطانيا في عام ١٩٥١م لدراسة علوم الشرطة وتخرج منها في عام ١٩٥٤م برتبة ملازم، ثم عين رئيساً لدائرة الشرطة والأمن العام، وأصبح وزيراً للداخلية في عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٧٨ تولى منصبي رئيس الوزراء وولي العهد، ثم أصبح أميراً على الكويت في عام ٢٠٠٦ بعد وفاة جابر الأحمد الصباح، ولم يمهله المرض طويلاً فتوفي في عام ٢٠٠٨ ودفن في مقبرة الصليبيخات. مرتضى صافي نعيمه عبيد العسكري، سعد العبد الله الصباح

ودوره السياسي في الكويت ١٩٣٠- ١٩٩١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أجيزت في كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٩، ص٨-٣١.

([١٠]) حبيب الرحمن، حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها، ط٢، شركة المطبوعات، بيروت، ٢٠٠١، ص٣٥٨.

([١١]) حسني مبارك: هو محمد ابراهيم حسني مبارك ولد في محافظة المنوفية المصرية في عام ١٩٢٨م، وبعد أن أنهى التعليم الثانوي دخل الكلية الحربية في عام ١٩٤٩م وتخرج برتبة ملازم، ثم التحق بالكلية الجوية في عام ١٩٥٠م، وعين مديراً للكلية الجوية في عام ١٩٦٧وشغل منصب قائد القوات الجوية في عام ١٩٧٢وفي العام نفسه عين نائباً لوزير الحربية، وفي عام ١٩٨١م تولى منصب رئاسة الجمهورية خلفاً للرئيس انور السادات، وفي عام ٢٠١١ خرجت ضده تظاهرات شعبية وبعد مماطلة استمرت ثمانية عشر شهراً تنحى عن الحكم في يوم ١١ شباط ٢٠١١م، وتوفي في عام ٢٠٢٠عن عمر ناهز ٩١ عاماً. توحيد مجدي، مبارك والطريق إلى عرش مصر، دار أخبار اليوم، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٣-١٩.

([١٢]) كريمة زهدي القصاص، الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أجيزت في كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٦، ص٢٣.

([١٣]) محمد برهوم، نافذة على أزمة الخليج خفايا وحقائق، مركز الفارس، عمان، ١٩٩١، ص١٠.

([١٤])الحسين بن طلال: هو الحسين بن طلال بن عبد الله الهاشمي، ولد في العاصمة الأردنية عمان في عام ١٩٣٥، وبدأ دراسته فيها ثم أكمل تعليمه في في الخارج بالمملكة المتحدة، تولى العرش في المملكة الأردنية الهاشمية بعد استقالة والده لاعتلال صحته في ١١ آب عام ١٩٥٢ وكان عمره سبعة عشر عاماً فوضع تحت رعاية مجلس وصاية حتى بلغ كامل صلاحياته الدستورية في ٢ آيار ١٩٥٣ ، عمل على إنعاش المملكة الأردنية الهاشمية اقتصادياً ، توفي عام ١٩٩٩ بعد إصابته بمرض السرطان. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة ، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب ، مطبعة دار أسامة للنشر ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص١١٠.

([١٥]) كمال مجيد، النفط والأكراد دراسة في العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٧، ص٩٩.

([١٦]) علي عبد الطائي، حرب الخليج الثانية دراسة تاريخية، دار فضولي، تركيا، ٢٠٠٥م، ص٣٨-٣٩؛ عبد الكريم فرحان، السلام المسلح رؤية في الاستراتيجية الإسرائيلية للسلام، دار البراق، دمشق، ١٩٩٥م، ص١٥٩ .

([١٧]) حبيب الرحمن، المصدر السابق، ص٣٦٤.

([١٨]) محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثرها في العلاقات الدولية، مؤسسة رسلان، دمشق، ٢٠١٠، ص٤٣٨.

([١٩]) نقلاً عن: قيس فاضل النعيمي، مصر وأزمة الخليج العربي ١٩٩٠-١٩٩١، مجلة التربية والعلم، المجلد الخامس، العدد (٤)، معهد إعداد المعلمين، كركوك، ٢٠١٠، ص١٨.

([٢٠]) محمد خيتاوي، المصدر السابق، ص٤٣٩.

([٢١]) المصدر نفسه، ص٣٧.

(٢٢) أستمر العراق يحشد قواته العسكرية على الحدود الكويتية لمدة عشرين يوماً، ولم تبدِ الولايات المتحدة الأمريكية أي ردة فعلٍ، بل سعت إلى تسخير الإمكانيات لتدفع بالعراق لاجتياح الكويت، ولكنهم في الأول من آيار أصبحوا على قناعة تامة بغزو الكويت فصرح وليام بيستر مدير المخابرات الأمريكية في ٣ آب ١٩٩٠ قائلاً: "**إن الكويتيين لم يصدقوا وقوع الغزو العراقي لأراضيهم، وكذلك العرب ولكن هذا ما سيحدث**". ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، القاهرة، (د . ت)، ص١٨٤.

(٢٣) راجع تفصيلاً دقيقاً حول الموقف الأمريكي من الاجتياح العراقي للكويت في: رسل مهدي حمود الحار، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أجيزت في كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة ، ٢٠١٤، ص٢٧-٣٦.

(٢٤) محمد المشاط، كنت سفيراً للعراق في واشنطن – حكايتي مع صدام في غزو الكويت، دار الفارس، عمان، ٢٠٠٨، ص٢٤٠.

(٢٥) إبراهيم السامرائي، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون ١٩١٤-٢٠٠٣، دار المعتز، عمَّان، ٢٠١٥، ص٣٧٨.

(٢٦) وسن سعدي عبد الجبار السامرائي، ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة قانونية سياسية، رسالة ماجستير، أجيزت في معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص١٢٢.

(٢٧) جاء في إحداها: "**والله إذا حاولت إسرائيل القيام بشيء ضد العراق سوف نعمل على جعل النار تلتهم نصفهم**". للاطلاع على نص الخطاب ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٧١-٧٢.

(٢٨) وعلى إثر ذلك تم تشكيل حكومة الكويت الحرة وقد تكونت من العقيد علاء حسين الخفاجي رئيساً للوزراء وقائدا عاماً للقوات المسلحة، والمقدم وليد سعود وزير الخارجية، والمقدم فؤاد حسين أحمد وزير النفط ووزير المالية وكالة، والمقدم حسين علي دهيمان الشمري وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الأشغال العامة وكالة، والرائد فاضل حيدر وزير الإعلام ووزير المواصلات وكالة، والرائد مشعل سعد الهدب وزير الصحة وشؤون الإسكان، والرائد يعقوب محمد شلال وزير التجارة والكهرباء والتخطيط، والرائد ناصر منصور المنديل وزير التربية ووزير التعليم العالي وكالة، والرائد عصام عبد المجيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامي وكالة. عبد الرحيم عبد الهادي، أزمات العراق والكويت أبعادها ونتائجها، دار نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٥، ص٧٥-٧٦، صحيفة الثورة، بغداد، العدد (٧٣٦٩)، ٥ آب ١٩٩٠.

(٢٩) إشترك في العمليات العسكرية مائة ألف جندي من القوات الخاصة والحرس الجمهوري، وقوة من الدبابات التي بلغت ثلاثمائة دبابة، وثمانون طائرة نوع هيلوكوبتر، وثلاثون قطعة مدفعية، ودخلت الكويت بثلاث فرق عسكرية اتجهت الأولى إلى العاصمة، والثانية إلى مواقع حقول النفط، والثالثة اتجهت إلى الحدود الكويتية السعودية وتمت السيطرة على الجميع في غضون سبع ساعات. للاطلاع على حجم القوات المشاركة في اجتياح الكويت راجع تفصيلاً دقيقاً في: جلال عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، المكتب العربي، القاهرة،١٩٩١.

(٣٠) وبهذا الصدد سُئل نزار الخزرجي رئيس أركان الجيش العراقي آنذاك، "**متى علمت بالاحتلال**" ؟ **فأجاب: "كنت في منزلي واتصل بي سكرتير القيادة العامة الفريق علاء الدين الجنابي وطلب مني الحضور، وحين دخلت مكتبه قال: "أكملنا احتلال الكويت"، سألت كيف؟ فقال "الحرس الجمهوري والقوة الجوية وطيران الجيش أنهوا احتلال الكويت"، وبعد**

**ربع ساعة وصل وزير الدفاع عبد الجبار شنشل وتم إبلاغه بالطريقة نفسها، وقال الأخير: "أنَّه سمع نبأ دخول القوات العراقية إلى الكويت من مذياع السيارة"**. ينظر: عزيز الدفاعي، دولة البعد الواحد، مطابع الحرف العربي، بيروت، ٢٠١١م، ص٢٦١-٢٦٢؛ عبد الرضا عوض، الانتفاضة الشعبانية في الحلة، ط٣، بابل، ٢٠١٢م، ص٢٧؛ غسان تشربل، المصدر السابق، ص٢٠٧.

([٣١]) فيبي مار، نظام صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣ ، ترجمة: نعمان أحمد مصطفى، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٩، ص٩٥.

([٣٢]) للاطلاع على نص قرارات مجلس الأمن الولي تجاه العراق راجع تفصيلاً في : منصور عياد العتيبي، مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على دولة الكويت وتداعياته ١٩٩٠-٢٠٠٨، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٩.

([٣٣]) رائد السوداني، الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ – مقدمات وأسباب، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر، (د . م)، ١٤٢٩هـ، ص٦٩.

([٣٤]) خالد يحيى الجبوري، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٣م، ص٧١.

([٣٥]) في ليلة ٢٦ شباط ١٩٩١ استدعت الحكومة العراقية سفير الاتحاد السوفيتي في بغداد وطلبت منه أن يخبر بلاده للاتصال بالهيأة العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي وإعلامهما بقبول العراق لقرار ٦٦٠ في ٢ آب ١٩٩٠ القاضي بانسحاب القوات العراقية من الكويت، وقبول تنفيذ القرارين ٦٦٢ في ٩ آب من العام نفسه والقاضي بعودة الحكومة الشرعية للكويت، وقرار ٦٧٤ في ٢٩ تشرين الأول من العام نفسه والقاضي بدفع تعويضات عن الخسائر التي ألحقها النظام العراقي بالكويت. يفغيني بريماكوف، يوميات بريماكوف في حرب الخليج، بيروت، ١٩٩١م، ص١٠٨.

([٣٦]) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، قيادة الحركة الإسلامية في العراق ١٩٨٠-٢٠٠٣، مؤسسة الصفاء، بيروت، ٢٠١٣، ص١١٥.

([٣٧]) جواد محمد تقي الخوئي، أكاديمية الكوفة، هولندا، جدي في الذاكرة، مجلة الموسم، العدد ١٧، ١٩٩٤، ص٢٦٧.

([٣٨]) عبد المجيد الخوئي، مؤسسة إحياء آثار السيد الخوئي، لندن، مرجعية الإمام الخوئي، مجلة الغري، العدد (١١)، نيسان ٢٠٠٢، ص٣٧.

([٣٩]) مقابلة شخصية مع السيد بشير نجل السيد محمد حسين آل سيد راضي، الناصرية، ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٢.

([٤٠]) أسامة ابراهيم الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي ودوره الفكري والسياسي١٨٩٩-١٩٩٢م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أجيزت في كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٦م، ص١٤٦.

([٤١]) و . م خ، البيانات والفتاوى، ملفة رقم ٢٣٩٥، وثيقة رقم ٢٣، في ٢٣ شباط ١٩٩١.

([٤٢]) عبد الأعلى السبزواري: هو السيد عبد الأعلى بن السيد علي رضا السبزواري ولد في مدينة سبزوار في إيران في ١٨ ذي الحجة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، نشأ في أحضان أسرة العلم والفضيلة وبدأ مسيرته الدراسية في وقت مبكر من عمره وبعد أن أكمل مرحلة المقدمات أرسله والده إلى مدينة مشهد في عام١٩٢٣م فشهد له العلماء بالفضل والاجتهاد، ثم هاجر إلى مدينة النجف الأشرف في عام ١٩٢٩م، وأصبح مرجعاً للتقليد بعد وفاة السيد حسين البروجردي في عام ١٩٦٥م، ثم

اتسعت مرجعيته كثيراً بعد وفاة السيد الخوئي في عام ١٩٩١، له مؤلفات عديدة أبرزها مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، التقية، وغيرها، توفي في صبيحة يوم الأحد ٢٦ صفر ١٤١٤هـ الموافق ١٦ حزيران ١٩٩٣م ودفن في مقبرته بجوار مسجده ومصلاه. جاسم محمد ابراهيم اليساري، دور السيد عبد الأعلى السبزواري في الحياة العلمية والسياسية ١٩١١-١٩٩٣، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد ١٢، العدد (٤)، إنساني، ٢٠١٤، ٥١-٥٧.

(٤٣) مقابلة شخصية مع السيد علي السبزواري نجل السيد عبد الأعلى السبزواري، النجف الأشرف، ٣ تشرين الأول ٢٠٢٢.

(٤٤) مجلة الموسم، أكاديمية الكوفة، هولندا، العدد (١٦)، ١٤١٤/١٩٩٣هـ، ص٣٧٣.

(٤٥) مقابلة شخصية مع السيد رياض الحكيم نجل السيد محمد سعيد الحكيم، النجف الأشرف، ٤ تشرين الأول ٢٠٢٢.

(٤٦) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص١١٥.

(٤٧) صحيفة لواء الصدر، العدد (٤٩٠)، ٢٧ شباط ١٩٩١م.

(٤٨) إبراهيم النافع، الفتنة الكبرى عاصفة الصحراء، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩٣م، ص١١١.

(٤٩) وافق النظام العراقي على الانسحاب من الكويت غير المشروط طبقاً لقرار (٦٨٦) الذي صدر في ٢ آذار ١٩٩١م بعد خمسةٍ وأربعين يوماً من القصف الجوي المنظم على كل المنشآت العسكرية والمدنية في العراق. للمزيد من التفاصيل حول القرار ينظر: صحيفة نداء الرافدين، العدد (٢٤١)، ٢٤ أيار ٢٠٠١م.